مراجعة كتاب العالمانية طاعون العصر

بقلم : محمد خلف الله

مقدّمة :

تمثّل « العالمانية » منظومة عقديّةً واسعة الهيمنة على النماذج المعرفيّة لبِنية التفكير البشري المعاصر على كافة أصعدة الفضاء العام سواء التوجه الأخلاقي أو المنظومة الاجتماعية أو التأسيس الاقتصادي أو التنظير السياسي، و لا زال الجدل مثيراً حولها قبولاً و رداً ؛ مما يستدعي نفض الغبار - بجديّة علميّة - حول معنى المصطلح و دلالة المفهوم و مآلاته و مُحرّكاته الأصليّة ثم الافضاء لاشتباكه مع المعطيات الشرعيّة و مدى التناغم و التنافر معها.

قال ابن تيمية : « ومن لم يعرف أسباب المقالات وإن كانت باطلة لم يتمكن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم» [تلخيص الاستغاثة (١٨٢/١)]، هذا المنهج التيمي العقدي المُحكَم كان منار السبيل و سرّ الإبداع العلمي للباحث الأكاديمي البارز في مبادرة البحث العلمي لمقارنة الأديان الدكتور التونسي / سامي عامري في سلسلة « الإلحاد في الميزان « في أطروحة « العالمانية طاعون العصر، كشف المصطلح و فضح الدلالة» الصادرة عن مركز تكوين للبحوث و الدراسات في العام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م و يقع في ٣٣٧صفحة.

و لعلّ قائلاً يقول : المكتبة العربيّة ذاخرة بالمؤلفات حول « العالمانيّة « فما هو المميّز في أطروحة الدكتور سامي؟

هناك تداعيات كثيرة جعلت أطروحة الدكتور خارجة عن النّسق الموجود في رفوف المكتبة العربيّة و هي :

١/ إجادة الباحث لعدد من اللغات الحديثة: العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة، و اللغات القديمة: حيث يدرس اللغات الساميّة عامة، واللغتين العبريّة والسريانيّة خاصة، بالإضافة إلى يونانيّة العهد الجديد؛و عليه فقد بلغت

مصادر الكتاب الأعجميّة ١٠٩ مصدراً من أصل ٢٢١ من جملة مصادر الكتاب، و كان لهذه الميزة الأثر الكبير في ظهور نتائج جديدة حول المفهوم موضع الدراسة؛ لعلّ أهمها اعتماد الباحث مصطلح «العَالمانية» بدل المصطلح المعروف « العَلمانية « كما سيأتي.

٢/بحث الكاتب للمصطلح في بطون مراجعه الأصليّة؛ الأمر الذي لا يتوفّر - غالباً- عند غيره من الباحثين.

٣/بحث الكاتب للعالمانية في سياقها الفكري المتطوّر و هو عصر «ما بعد الحداثة» و لعلها ميزة مشتركة مع بحوث د. عبد الوهاب المسيري و لكن تميّزت أطروحة د. سامي عنها بـ:

٤/الإسقاط الشرعي المتين لمضامين العقيدة على مفهوم العالمانية حول الشهادتين و نواقض الإسلام، وهي ميزة التنوع المعرفي للباحث في العلوم الشرعيّة و الإنسانيّة على حدٍّ سواء.

٥/الدراسة المآليّة للعالمانية بحصاد مشروعها الغربي و العربي طوال الفترة السابقة و كون المؤلف من بلاد تونس التي غزتها العالمانية حتى تمركزت فيها طوال فترة استقلالها في عهد بورقيبة و علي زين العابدين جعل الكاتب يرصد المآلات بجِدّة علميّة و عمق إحصائي.

٦/خروج الدراسة بتصحيح عدد من المفاهيم المغلوطة حول «العالمانية» مثل : غلط نسبتها اللغوية للعِلم « العِلمانية»، و دعاية ظهور العالمانية في الغرب نتيجة محاربة الكنيسة للعلوم الماديّة، و غلط تفسيرها بمعنى واحد و هو فصل الدين عن الدولة، و إدعاء أنها مجرد إجرائيات لا يمكن وصفها بأنها آيدلوجيا أو دين، و الربط الدعائي المغلوط بين العالمانية و الرفاه المادي و التقدم الحضاري، و غلط نفي تعارض العالمانية مع الدين... إلى غير ذلك من المفاهيم الشهيرة المغلوطة حول العالمانيّة التي صححها الباحث و عقد لها ملحقاً في آخر الكتاب لفهرسة مختصرة لأهم الأخطاء الشائعة عن العالمانية.

٧/ رصد الباحث للأسباب الواقعيّة لفشل العمل الإسلامي طيلة فترة ما بعد سقوط الخلافة في محاولاته لاستئناف الحياة الإسلامية التي أسماها بـ: « الخطايا العشر لبعض من وقفوا على الثغر» كما في ملحق الدراسة و هي جديرة بالوقوف عندها و التأمل لكل من تصدّر لهذا المضمار و أهمها : إفراغ الخطاب الدعوي من المضمون العقدي و جعله خطاباً أخلاقياً محضاً بعيداً عن العمق العقدي المُحرّك للتغيير، و تنازع النصر بين سنن الله الشرعيَّة و سنن الله الكونيّة بين آخذٍ بإحداها و تاركٍ للأخرى بما انتهى عند بعضهم بالمصالحة و التآلف المعرفي مع العالمانية، و الرضوخ للوسائل و تغييب الغايات بما وقف بالعمل الدعوي عن حدود الكلمات و الخطب والمتون و الوعظ دون حراكٍ أو تغيير مباشر بما غيّب مشروع الاستئناف و رضخ للهيمنة العالمانية على الواقع، و توغّل العمل الدعوي في سياج الفجور في الخصومة بين متوسع في الخلاف و مضيق له، و الفِصام النّكِد المتوهم لأهل الدعوة بين المصحف و الصحيفة أي : بين الدراسة الشرعيّة و معرفة علوم الواقع العصريّة مما ولّد حالة مشلولة

الأطراف إما في الجانب الشرعيّ أو في الجانب الواقعي؛ مما جعل الدعوة في حالة طوباويّة و رهبانيّة لا تستطيع علاج مشكلات العصر لفقد إحدى آلتي التغيير (علم الشرع و علم الواقع)، إلى غير ذلك من الأسباب اللازمة للتغيير.

و - بحول الله وقوّته - أحاول هنا تقريب و تهذيب هذا البحث المحقّق و المُتشعّب؛ لضرورة استظهار مباحثه و شيوع معانيه في المُصلحين أولاً و لعموم المسلمين ثانياً و منهجيتي في هذا التقريب قائمة على :

١/ تلخيص الأفكار المركزية في كل مطلب فضلاً عن كل مبحث فضلاً عن الفصول الرئيسة للكتاب؛حتى لا يحصل خلل في الاختصار لجوهر الكتاب.

٢/ قد أذكُر اسم المطلب أو المبحث قبل تلخيصه و قد لا أفعل و أسرده ضمناً ؛ طلباً للاختصار و الربط التسلسلي بين الأفكار.

٣/ لا أذكر المصادر في النقولات و الإحصائيات؛ فمن أرادها فليراجع أصل الكتاب.

٤/ أُبدي تعليقاً من شخصي الضعيف أحياناً قليلة و نادرة في بعض ثنايا البحث و أُنبّه على نسبته لشخصي.

٥/ هذا التقريب لا يُغني عن أصل الكتاب إطلاقاً، و إنما هو قد يكون مُقدّمة لمن لم يقرأ الكتاب، أو مراجعة لمن قرأه و هضمه.

و الله المستعان و عليه التكلان.

تدور فصول الكتاب الأربعة حول ثلاث حقائق حول « العالمانيّة « :

الفصل الأول - الحقيقة النظريّة للعالمانية

الفصل الثاني - الحقيقة الواقعيّة للعالمانية

الفصل الثالث - الحقيقة الشرعيّة للعالمانية

ثم ختم الباحث الكتاب بفصل :

الفصل الرابع : الصورة الدعائيّة للعالمانيّة

في الفصل الأول - الحقيقة النظريّة للعالمانية

يخوض الباحث معركة المشروعيّة في البحث المصطلحي و ضرورته خصوصاً في المجال الفكري المشتبك و المتداخل، و يخلص لأهمية ذلك على مر العصور التراثيةٍ منها و المستجدة و يرجع ذلك لـ :

١/تمايز المفاهيم و وضوحها؛ بما يعني دقة الإسقاط الشرعي عليها، و هي جادة مسلوكة عند العلماء كما هو معروف عن العقل التيمي في نقده العقدي لمقولات فلسفة اليونان.

٢/ الدراسة الاتمولوجية للمصطلح هي مفتاح اللفظ و مخزونه الدلالي؛ فالرحم الاشتقاقي متصل سُرياً بالدلالة الأولى لجذر المصطلح، كما يقرره الباحث.

و بناءً عليه يغوص الباحث في الأصل الغربي لهذا المصطلح و هو « secularism - سكيولَريزم» و يعتَبِر الكاتب الإنجليزي جورج هوليوك أول من استعمل هذا المصطلح بمعناه المعاصر؛ إذ

يُعبّر عن فصل نظامه المجتمعي عن السلطان الديني، و أصل الكلمة من الكلمة اللاتينية « saeculum» بمعنى : العَالَم أو «world» أو «time» أو «age» بما يُعبّر عن الحياة الدنيا في مقابل ملكوت الله.

و تطوّر المصطلح ليتم إطلاقه على رجل الدين غير المُتَرهبِنْ ثم تطوّر ليكتسب معنًى مالياً تنظيماً في نقل السلطات الكنسيّة إلى السلطات السياسية المدنيّة.

و عليه يذهب الفيلسوف تيلور إلى صعوبة فهم المصطلح في غير البيئة النصرانيّة التي نتج في سياقها و يرى أنه من الجيد توفير مصطلحات أخرى تستوعب الفكرة و المضمون عند استحضار الاختلاف الثقافي و المجتمعي.

ثم يعود الباحث لمعالجة المصطلح في الأصل العربي بسؤال :

هل الاشتقاق اللغوي من «عَلم « أم من «عالَم» ؟

كأرضية ينطلق منها الباحث فإن مصطلح العالمانية تعبير مستعار من غير لغة العرب و بالضبط من المعجم الديني لنصارى العرب؛ و يرجع ذلك للعلاقة التأثيرية للكنيسة السُّريانيّة الواقع في قلب العالم الإسلامي العربي، و للعلاقة العضوية بين العربية و السُّريانيّة فهما بنتا اللسان السامي؛و عليه فالمسؤول من إدخال هذا المصطلح للسان العربي هم النصارى العرب كما يقرر المستشرق برنارد لويس، و هذه النتيجة مثيرة للدهشة أن يكون أصل العالمانية أصل ديني و لكن كما يقول الفيلسوف الألماني كارل شميت: «كل المفاهيم التي تحمل النظريّة الحديثة للدولة هي مفاهيم دينية مُعلمَنة»، و أول معجم مطبوع استعمل هذا المصطلح هو للمصري إليوس بُقطُر من نصارى مصر.

و بما أن كلمةَ «عَلْم» ليس لها جذر في المعجم فيخلص الباحث إلى أن المختار هو «العالمانية» من « العَالَم «لجمعه للأبعاد الثلاثة : الكون، و الزمن، و العصر. و يقدّم نقداً لمن سمّاه» دنيويّة « أو» الدهرية» كتعبير الفيلسوف طه عبد الرحمن أو ال» لا دينية».

ثم ينتقل الباحث لمناقشة نقطة محورية في السياق السوسيولوجي لنشأة «العالمانية « إذ يريد أن يبرهن أن صراع الإيمان مع العلم لم يكن هو العامل الأبرز لنشوء العالمانية كما هو شائع - و إن كان له أثر لا يُنكر - و لكن العامل الأبرز هو صراع الكنيسة مع العقل لذلك سُمّي بـ»عصر العقل» أو «عصر الأنوار « لا عصر العلم، بل الحِقبة الفكتورية ١٨٣٧م - ١٩٠١م كانت زاهرة بالإحياء الديني مقارنة بالقرن الثامن عشر بل أشهر الأسماء العلميّة في أول نشوء العالمانية في أوربا كانت أسماء نصرانية (ديكارت، و كبلر، و جاليلو، و نيوتن)، و التضخيم الزائد من عامل صراع الإيمان و العلم في نشأة العالمانية هو عمل دعائي أكثر منه تأريخي كما يُعبّر مؤرخ العلوم رونالد نمبرز.

و كما يُقدّم الباحث نقداً لهذا التضخيم الذي طال أطروحة د. الحوالي فهو يقدّم أيضاً نقداً للتهوين منه الذي لاح في أطروحة د. عزيز عظمة الذي أنكر تصادم الداروينية مع الكنيسة!

و ليس يجنح الباحث إلى المفاصمة النكدة بين العالمانية و العلم و لكنه يريد الوصول لكون العالمانية ذات نزعة ماديّة للعالم كلياً أو جزئياً مما ولّد أثراً و هو النزعة المغالية في العلم التجريبي باعتباره الطريق الوحيد لتحصيل المعرفة أو ما يُعرف بـ«Scientism - العلموية».

ثم بعد هذا التأصيل اللغوي للمصطلح يعالج الباحث الدلالة المصطلحية «للعالمانية» منطلقاً من مُسلّمة الاختلاف الدلالي لتعريفات العالمانية بما لا يتقاطع مع حقيقة وجود قدر من الجوهر الصلب للمبدأ العالماني، و يركز الباحث على استحضار السياق التاريخي للدلالة و عدم الانكفاء رهن أوراق المعاجم خصوصاً أن العالمانية ذات طبيعة مُتغيّرة في نطاق الغرب الأوربي حسب الثقل الديني فضلاً عن تغيّرها في المشرق العربي، و عليه فقد رصد الباحث أشكال العالمانية من منظور تاريخي إلى :

١/عالمانية دينية و تتمثل في عزلة رجل الدين في المقدّس عن الرجل الشعبي و العالم.

ثم تطورت إلى :

٢/عالمانية قانونية-مالية: متمثلة في نزع السلطات من الكنيسة السلطات المدنية.

ثم تطوّرت إلى :

٣/العالمانية الحضارية: متمثلة في إقصاء الدين جزئياً أو كلياً عن الفضاء العام.

و أما أشكال العالمانية من حيث موقفها من الدين فهي :

١/العالمانية الاستئصالية : و هي رافضة للدين بالكلية و يعتبر رأسها هو تشارلز برادلاف مؤسس منظمة « المجتمع العالماني القومي».

٢/العالمانية الليبرالية : و هي متقبلة للدين في الحياة بصورة محددة ذات عائد نفعي مع رفض الهيمنة الدينية و كون الدين مرجعاً كلياً للدولة.

٣/العالمانية التحاصصيّة : و هي تقر الدين في منظوره الفردي دون دعم ازدهاره و نموه، و لعل هولويك هو من أبرز من دعا لرسم علاقة « تحاصصية» بين الدين و العالمانية.

ثم بالنظر لعلاقة الكنيسة بالدولة تأخذ العالمانية الأشكال التالية :

١/النموذج الفرنسي و هو الفصل التام للدين عن الدولة، و تشتطّ التجربة الشيوعية في تطبيق هذا النموذج بتبنيها للإلحاد و محاربة الإيمان وفق التطرف الماركسي الذي يرى في الدين أفيوناً للشعوب.

٢/النموذج الألماني و هو كون الكنيسة مؤسسة عامة جزئياً في التجمعات الدينية و العمل الاجتماعي المِهني و الخطة الاقتصاديّة وفق المنفعة العامة و تحصيل الضرائب، و في السلم المدرسي و التعليم الديني.

٣/النموذج البريطاني و النرويجي و فيه مزاوجة تآلفية بين الكنيسة و الدولة كما في السلطات الممنوحة للكنيسة الانجليكانيّة في بريطانيا و بعض الدول تنص على هوية الدولة الدينية كاليونان.

ثم بالنظر لمساحة سلطان العالمانية فيعد

التقسيم الأشهر هو للمفكر د. عبد الوهاب المسيري :

١/العالمانية الشاملة/العدميّة/الطبيعيّة :

و هي رؤية متكاملة تحدد علاقة الدين و المطلقات و الميتافيزقيات بكل مجالات الحياة و تعتبر العالم نسبياً و ينبني عليه أحادية الحواس لمصدر للمعرفة و المادية النفعية كمنظومة للأخلاق و التفسير المادي للإنسان.

٢/ العالمانية الجزئية :

و هي جزئية إجرائية براجماتية و هي ما يعبّر عنه بفصل الدين عن الدولة. و هي غير منكرة للمطلقات و الكليات و لذلك لا تنبني عليها ثمرة معرفية و لا أخلاقية.

و يرى الباحث أن تقسيم المسيري هو أدق التقاسيم للعالمانيّة رغم خطإ المسيري في رفض التناغم بين استقاء العالمانية الجزئية لتصوراتها من العالمانيّة الشاملة؛ فالعالمانية الجزئية عندما تتسامح مع الدين في بعض المجالات فهي راضحة للعالمانية الشاملة في الحق في ممارسة الإنسان لما يراه صواباً في حدود عدم الضرر بهيمنة الدهريّة على الوجود.

ثم بحث الكاتب الخطايا الخمس في تعريف دلالة مصطلح «العالمانية» في العالم العربي و هي :

١-المنحى التبسيطي الاختزالي المتجاهل لأنماط العالمانية و تطوراتها.

٢- التعريف السلبي للعالمانية باعتبار أنها ليست ذاتاً موضوعيّة مثل : « لا دينيّة ».

٣-عدم إيضاح معنى الدين في مقابل العالمانية إذ له رؤية محددة في الفضاء النصراني مغيارة للفضاء الإسلامي.

٤-تعريف العالمانية بالعالمانية الشاملة رغم أن الشاملة حضورها نادر و مقتصر على الأنظمة الشيوعيّة.

٥-التعريف الدعائي التبشيري لدعاة العالمانية العرب لها بأنها تحرر العقل و التفكير كما يقول آركون و هو تعريف لا يتناسق مع البِنية المعرفية و لا النتائج الحتميّة للعالمانية بل هو حملة تزينيّة تجميلية دعائيّة للعالمانيّة فحسب.

و لعل القارئ يطالب الباحث - بعد كل هذا العناء الاشتقاقي و الدلالي و التصويب-أن يعرّف مصطلح « العالمانية « تعريفاً منضبطاً، و هنا يُلخّص الباحث بصورة مكثّفة المفاهيم الجوهرية للعالمانيّة في الآتي :

-الحقيقة النفعيّة موجودة داخل العالم المادي و هي كفيلة بالسعادة البشريّة، و بالتالي لابد من السعي لتحصيل المنفعة الدنيوية.

-نزع سلطان المقدّس المتعالي عن الوعي الإنساني» فك السحر عن العالم «.

-نفعيّة الأخلاق و القوانين المادية في الوجود البشري.

و قد قرر هذه المفاهيم هوليوك في «مفاهيم العالمانية».

-العقل الإنساني هو الوسيلة الوحيدة لإدراك حقيقة العالم و سبيل المنفعة، و هي السمة الأبرز لعصر التنوير كما يذكر إيمانويل كانط

بل عالم الاجتماع ماكس فيبر يطلق العَلمنة مرادفة للعقلنة.

-لا خلاص إلا بالعلم كما يقرر هوليوك.

و عليه فالتعريف المختار للباحث للعالمانية هو :

«مبدأ يقوم على إنكار مرجعيّة الدين أو سلطانه في تنظيم شؤون الناس بعضها أو كلها انطلاقاً من مرجعيّة الإنسان لإدراك الحقيقة و المنفعة الكامنتين في هذا العالم «

و سيراً على الخط التصويبي الذي لازم الباحث في تنقيحه لمصطلح «العالمانيّة» كانت خاتمة هذا الفصل هي التمييز بين هذا المصطلح و مفهوم شائع الخلط و التشابه معه ألا و هو « اللائيكيّة «، المرتبط تاريخياً بالثورة الفرنسيّة و المتطوّر بعد ذلك في المعاجم اللغويّة حتى القرن العشرين كما يقول اللغوي بيير فيلا، حيث ارتبط بمذهب السيفين : سيف الدين و سيف الزمن الإمبراطوري و لذلك كان شعار الثورة الفرنسية بيتي «ديدور» : «اشنقوا آخر ملك... بأمعاء آخر قسيس»؛ فكانت الكنيسة تُطلق على الرجل الشعبي المقابل للرجل الديني كلمة «لائيكي» لمن هو خارج دائرة الإكليروس ثم تطوّرت حتى تمخّضت سياسياً و معجمياً بأنها تعني الاستقلال عن الدين و العقيدة كما في معجم «لاروس-Larousse» ط١٨٨٨م. ثم الواقع العملي السياسي لهذا المصطلح في النموذج الفرنسي يُنبئُ عن عداوة و شموليّة ترفض التنوع و تتدخّل في شأن التديّن الفردي كما بلغ الحال بوزارة التعليم الفرنسيّة في ٢٨ مارس ١٨٨٢م بوجوب عدم ذكر الله للطفل البالغ من العمر ٧ سنوات ليرضخ للشبح الإلحادي أو على الأقل يشعر بالاستغناء عن الله!، و يرى الباحث أن أساس الخطإ في الخلط بين مصطلحي «العالمانية» و « اللائيكية» - حتى على مستوى بعض المعاجم- هو دراسة مصطلح «اللائيكيّة» في منأى عن سياقه السوسيولوجي الذي أنتجه و هي الحاضنة الفرنسيّة حيث يُعرف بـ«لايستي- `Laicite» و أثبت الباحث الاختلاف الاشتقاقي اللغوي بين المصطلحين الذي ينبني عليه الاختلاف الدلالي بينهما، و توصّل إلى أن الفرق بينهما هو عكس ما هو شائع في الفضاء الفكري من أن موقف اللائيكيّة من الدين أكثر سلبية من العالمانية! بل نتيجة الباحث هي أن قصارى ما يمكن أن تصله اللائيكيّة أنها (Anti-clericalism-معادية لتدخل طبقة الإكليروس في الشأن العام) بينما قد تصل العالمانية في أقصاها لـ(Anti-religiosity إقصاء الدين من الحياة بالكليّة)، هذا على المستوى اللغوي و الدلالي و أما على المستوى الواقعي ففرنسا اللائيكيّة لازالت تعجُّ بالهيمنة الكاثوليكيّة في كُتل المجتمع فليست بأسوأ حالاً من الدول «العالمانيّة».

و في نظري أن هذه النقطة تحتاج لتأمّل و مزيد بحث فالذي يبدو لي أن مساحات الحريّة الدينية في النماذج العالمانيّة غير اللائيكيّة أوسع قليلاً منها في العداء الفرنسي المشهور لقيم التدين الفردي حتى على مستوى اللباس الشخصي للمرأة فضلاً عن غيره!

في الفصل الثاني- الحقيقة الو اقعيّة للعالمانيّة

و هنا يفسح الباحثُ المجالَ للمفكر د. عبد الوهّاب المسيري ليرصد مآلات العالمانيّة في عصر «ما بعد الحداثة» و جنايتها على الإنسانيّة فضلاً عن القيم الإيمانيّة المتعاليّة فيبدأ برصد حالة الـ«dehumanization-تفكيك الإنسانيّة» كما يُعبّر علماء الاجتماع حيث خرج من حالة التأنس البشري إلى اللذة المصنّعة ليصبح لوحةً بلا ألوان و أملس بلا نتوءات و مكرّر بلا تميّز؛ حيث صار الإنسان تُرساً بارداً في آلة الكون الضخمة! صار يعيش خديعة « الحريّة « لينطلق بلا بوصلة و لا غايات في سكّة الجبريّة إلى ما لا يعلمه؛ فقد اجهد نفسه في سؤال «كيف؟» ثم حارَ جواباً في سؤال :«لماذا؟ « ؛ حيث فقد الأحاسيس و المشاعر و الوجدان و على الرغم من تفجّر ثورة الاتصالات إلا أن حسابات اللذة الفرديّة تربّعت على عرش التنافس و انعدم التواصل الجماعي ليصير» العالم مسطّحاً «كما يحلو للصحفي الأميركي فريدمان، أو كما يُعبّر ماكس فيبر بالقفص الحديدي «iron cage» حيث هيمنة الانتاج و الوفرة على حساب الإنسانيّة! ليصير الإنسانُ عبداً وضيعاً لرأس المال و دخان المصانع و دورة الأسواق!.

يبدو أن نبوءة نيتشه الشهيرة بـ«موت الإله» أدّت لموتِ العالَم بل الإنسان نفسه! أو كما يقول ماكس فيبر :إفراغ العالَم من غموضه وسحره ليصبح مجرد معدلات رياضيّة عديمة المعنى و الغايات و المُثل؛ لذا فلا تستغرب من أن أكبر نسب انتحار في العالم هي دولة السويد ؛ فليس بالخبز وحده يحيى الإنسان !

للأسف عاد العالَم مرةً أخرى لفلسفة أبيقور التي أسقطت معيار الإنسانية و الأخلاق و اختزلته في اللذة و المنفعة الماديّة فأعدمت الفضاء العام في السياسة و الاقتصاد و الاجتماع و العلاقات الدوليّة عن القيم المطلقة في شتى تعاملات البشر فصار الفَتكُ و الاستباحة و الجشع كلها تصرفات حداثيّة متستّرة بلعنة ميكافيلي في التسويغ !

إنه عالم « النسبيّة، رِجلان مغروزتان في الهواء!» كما كتب الفيلسوف الأسترالي بيتر سنجر ليعيش أزمة المبدأ الأخلاقي بين مذهبي العالمانيّة :

١/النفعيّة : معيار الأخلاق تحقيق النفع لأكبر عدد من الناس.

٢/العاقبيّة : الحكم على الأخلاق بما انتهت إليه من نتيجة.

٣/مذهب الأنانيّة الاخلاقيّة : الذي يهب الصواب للأنا المصلحيّة الذاتيّة.

و بين المذهب الأول و الثاني عموم و خصوص وجهي إلا أنها كلها تفتقر للمطلق الغائب عن ساحات العَلمنة، بل صار السلطان البوليسي هو الضامن الوحيد في الغرب عن عدم التحول إلى غابة متوحشّة على أنغام الرواية الروسية لدوستويفسكي : « إذا ماتَ اللهُ؛ فكلُّ شيء مباح»، ليتفكك المجتمع الغربي لفقدانه للقيم المشتركة الحافظة « للوعي الجمعي « كما يُعبّر عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهيام، و لتتحول الرابطة التعاطفيّة التغافريّة السامية لرابطة هندسيّة قانونيّة ماديّة صارمة، و ليتم

تحفيز « الداروينيّة المجتمعية و الاقتصاديّة» ببذر بذرة «الذئبيّة» في العلاقات المجتمعيّة و «انقلب النظام الاجتماعي في العالم من نظام روحيّ عقليّ سامٍ إلى نظام اقتصادي تجاري ضار، الآكل و المأكول فيه سواء» كما يقول الشيخ محمود شاكر

و بعد كل هذه الجناية الماديّة على الإنسانيّة و نهاية المطلق و الثابت بقي القضاء على « الأنثى « تحت مظلة «feminism-النسويّة» بالمشروع الجندري الذي يحاول الانتصار للمرأة = بإلغائها! و الخلوص بجنس موحّد «unisex»، إنها إعادة بلهاء لمفهوم القدّيس الكنسي توما الأكويني في تعريف المرأة بأنها « ذكرٌ مَعِيب»!؛ فالرجل هو الحقيقة الجنسية الوحيدة عند التيار النسوي فهم أرادوا زَيناً فكان شَيْناً! بل بلغ الحال إلى مطالبة المشروع النسوي بتغيير كلمة «women» إلى «womyn» حتى يخرج الرجال«men» عن الاشتقاق اللغوي، بل بلغ التشظي النسوي إلى دركةِ المطالبة في السبعينات بمقولة : «إذا كانت النسويّة هي النظريّة، فإن السُّحاقيّة هي التطبيق» في أبهى صور الشذوذ!

ثم كانت الجناية على المعرفة بسلب الحقيقة المطلقة عن العالم لتعم « النسبيّة « حيث أن ٧٢٪ من المجتمع الأميركي يقولون : لا وجود لشيء اسمه الحقيقة المطلقة «حسب إحصائية مجموعة» Barna Research Group «المهتمة برصد التغيرات الدينية و الثقافية. و تعتبر الديمقراطيّة الغربيّة هي الرافد الأساس للنسبية في العلميّة السياسيّة حيث ليعيش الغرب مأساة الإنسان الجاهلي الأول كما قال تعالى : {يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا و هم عن الآخرة هم غافلون} حتى قال الكاتب العالماني مراد وهبة في تعريف العالمانية : « التفكير في النسبي بما هو نسبي و ليس بما هو مطلق»؛ فالنسبية التي شكّلها الثلاثي نيتشة و ماركس و فرويد هي الآن الفلسفة الغالبة المهينة على عالم الحقائق في الغرب ليسير في سكة الجبريّة لإدراك الحقيقة الموضوعيّة.

لم تتوقف جناية شبح العالمانية على الكُنه البشري فقط، بل استطالت الطبيعة البيئية الخلّابة في ما يُعرف بـ«The ecological crisis - أزمة البيئة» حيث تشوّهت قيمة « الجمال» عند ذلك الإنسان المفصول عن إنسانيّته و صار من يدافع عن جمال الطبيعة مجرد عاطفي ساذج يقف مُكبّلاً أطماع الدول الصناعيّة الكبرى في تحقيق اللذة و الترف المادي فحصل التصحّر الناتج من إبادة مساحات شاسعة من الغابات بل حتى تم طرد السكان الأصليين في الغابات الثريّة بالمعادن أو الخشب مثل سكان غابات الأمازون، و انقرضت فصائل من الحيوانات نتيجة الغلو في صناعة الترف و الزينة و الترفيه، و لعلّ مُفترق الطرق كان في صناعة الأسلحة النوويّة دون التفكير في الطريق الآمن للتخلص منه؛ فكانت دولُ العالم الثالث مقابرَ لهذه الكارثة لتستحيل بعد ذلك خراباً لا يعيش معه بشر و لا حيوان و لا حتى نبات لفساد تربتها!

و هنا أُناشد الباحث الدكتور سامي عامري - بصورة جادة- أن يُخرِج هذا المبحث الماتع «آثار العالمانية في الغرب» من هذا الفصل في كُتيِّب أو

رسالة صغيرة بعنوان : « جناية طاعون العالمانية على الوجود» أو ما يراه مناسباً من عنوان آخر ؛ فقد جمع في هذا الفصل بين سلاسة العبارة، و وضح الإشارة، و جزالة الألفاظ، و عمق النقد؛ و أتوقع أن تكون رسالة مثيرة للجدل و كثيرة التناول خصوصاً بين طبقة غير المتخصصين الذين يعتنون بالمآلات و الخلاصات.

كيف دخلت العالمانية الوطن العربي؟

ثم بدأ الباحث في رصد مآلات العالمانية في العالم العربي بكشف مخادعة بعضهم في نقطة دخول العالمانية للعالم العربي و ربطها بالفيلسوف المالكي الأندلسي ابن رشد الحفيد و نتاجه الفلسفي، و هذه مغالطة واضحة؛ فلم يكن ابن رشد يرد الشريعة بهذا النَفَس العالماني المعاصر و إنما كلن يجنح للمزواجة بين الإسلام و فلسفة اليونان. و الحقيقة المُرّة أن نقطة دخول العالمانية للعالم العربي كانت عبر جيوش و أسلحة الفرنسي»نابوليون» إلى مصر في آخر القرن الثامن عشر الذي اخترق المنظومة القضائية و القانونية، و المثير للجدل هو أن دعاة العالمانيّة الأوائل لم يخرجوا عن النصارى العرب سواء في مصر أو الشام بل كان البروتستانت هم الأكثر جرأة على ثوابت الشريعة مثل : شبلي شميل، و فرح أنطون، و جورجي زيدان، و سلامة موسى و غيرهم. فاجتمع سيف المحتل مع فكر التسويغ فتمخّض جيلٌ مختل فكرياً يفصل بين شرائع الدين و شعائره.

و المُلاحظة الكبرى هنا أن العالمانية العربيّة لم تكن ذات رؤية مستقلّة واقعيّة النهضة العربيّة فقد كانت مجرد صدى لما تم في الفكر الغربي حتى تم تعريب كتب فلاسفة « التنوير» و تم التشدق بالاشتراكيّة حتى بعد سقوطها، و الولع بالنسويّة رغم عدم جداوها في الثقافة العربيّة؛ فالمهم هو الاستنساخ المُنبئ عن كسل معرفي، ثم بدأ تكوين روابط غير الدين لتجمع الشتات في العالم العربي مثل « القوميّة» و « العروبة» عبر جمعيات سريّة مثل» جمعيّة بيروت» و «جامعة الوطن العربي» و « جمعيّة العربيّة الفتاة «، و بلغ التبرير الفطير للغزو الفرنسي على مصر و ما حمله من تغريب ثقافي هو شعار مفكر مصري عريق مثل طه حسين الذي وصف حملة «نابوليون» بأنها مباركة!، و قد ساهمت الأنظمة العربيّة العالمانية على تكريس التغريب الثقافي حتى بعد خروج المحتل عن العالم العربي بجانب دعوات القوميّة العربيّة التي دقّت آخر مسمار في نعش الخلافة العثمانيّة حتى تم إلغاء الخلافة في أستانة.

ثم كان العدوان على تدين الأمة هو شعار العالمانية العربية بأبشع الوسائل كما في تركيا أو محاصرة الدين في فضاء الأحوال الشخصية المفرغ من التأثير على الفضاء العام بل حتى صارت الدعوة لاستئناف حياة إسلامية في الفضاء العام جُرماً لا يغتفر و قد يصل للإعدام في بعض الدول العربية.

و كدراسة علميّة تحصد المشروع العالماني في العالم العربي اختار الباحث عينة « تونس» كنموذج ذي جنس موحّد عربي و دين موحّد إسلامي سنّي مع ثروات طبيعية طائلة و ثروات

معرفيّة، كلها عوامل كفيلة بالنهوض، فماذا حصدت تونس في ظل عالمانية «بورقيبة ثم ابن علي»؟

الهوية:

فكان الحصاد طمس في الهويّة الدينية بإلغاء الأوقاف و القضاء الشرعي بل حتى قانون الأحوال الشخصيّة، و تم تخوين كل من ينادي بإرجاع الدين في هذه الفضاءات، و رصد الباحث ذلك بنتائج إحصائية للشعب التونسي من الدين حيث تميل الكفة لرفض التشريع الإسلامي مع الاعتزاز بروح الانتماء للدين بما يعني نشوء روح مفاصلة نَكِدة بين الشعائر و الشرائع بما يُشخّصُ أن الداء هو التلفيق بين العالمانية و الإسلام.

الاقتصاد:

صارت تونس مزرعة يحصدها الغرب و يعمل فيها أقنان عَرَب، و توقّف التصنيع بله الابتكار !، فأُغرقت البلاد بالقروض و الفساد؛ فأخفقت اشتراكية بورقيبة التعاضدية و رأسمالية بورقيبة و ابن علي.

الثقافة :

شُلّ الانتاج الثقافي المستقل في تونس، و صار الاستجلاب المُعلّب الجاهز من الغرب هو شعار الثقافة، إلى جانب الاعتداء على ثوابت الشريعة و مصادرها، و قد أقحطت الجامعات التونسيّة عن الانتاج المعرفي المساهم في النهضة رغم أنها بلاد حديثة الولادة للإمام الموسوعي الطاهر بن عاشور، بل صار الوَلَع العالماني بخطاب «العورات المُغلّظة» في إطار الحريات !

التعليم :

كلية الآداب « العاصمة » التونسيّة أفضل المؤسسات التعليمية في تونس جاءت في تقرير عام ٢٠١٣م متأخرة جداً في المرتبة الـ٧٠ بعد جامعات دول فقيرة مثل الصومال.

المرأة :

وصلت غشاية «تحرير المرأة التونسيّة» إلى وصول المرأة التونسيّة لصدارة نسب الطلاق على المستوى العربي، و المرتبة الرابعة عالميّاً، و بلغت نسبة العنوسة ٦٠٪ من الإناث حتى تفشّت ظاهرة تعاطي الفتيات للمخدرات!

ما بعد العالمانية و أزمة العالمانية

ثم بدأ الباحث الحديث حول نقطة جوهريّة في مراحل تطوّر المصطلح، و هي نقطة متفرّدة أغفلتها غالب الدرسات العربيّة ألا و هي مرحلة « ما بعد العالمانية ».

كان السائد المستقر بل و البدهيّ في الفضاء الاجتماعي الغربي حسب دراسات العالمين دوركهايم و ماكس فيبر أن الدين أثر من آثار النظام المجتمعي سرعان ما سيزول عند انتباه المجتمع بسيره اللا عقلاني و لعل فيما نظمه عالم الاجتماع سميث في الدعاوى العشر خير دليل على استقرار هذا التوقع عن اضمحلال الدين في منظور «الحداثة»، و هو الترتيب التاريخي الذي رسمه الفيلسوف كانط لسير المعرفة البشرية من مرحلة الخرافة للمرحلة الميتافزيقية و انتهاءً بالمرحلة الوضعيّة حين يقف الإنسان عن البحث عن المطلقات .

و لكن عصر « ما بعد الحداثة » قام بتعرية هذه النظرة السائد تماماً؛ فما زال الدين يتمدّد في العالم الإسلامي و الأديان الشرقيّة، و ما زالت الأرثوذكسية ذات نفوذ في أوربا الشرقيّة، بل حتى الولايات المتحدة الأمريكية لم تُلغِ الدين تماماً فما زالت المؤسسات و الممارسات الدينية و التعددية الدينية على تنافس شديد في الجانب الاجتماعي و الدعوي، و يبدو أن متلازمة «الحداثة» و «العالمانية» هي محض أكذوبة، بل يتحدث اليوم علماء الاجتماع عامةً عن ظاهرة « desecularization - فك العالمانية»، و كما يقول الفيلسوف برجر : « لا تتميّز الحداثة بغياب الله، و إنما بوجود آلهة كثيرة»!.

إن العالم يشهد « عودة الدين من المنفى» كما يعبّر الباحث. و سكّ عالم الاجتماع الألماني يورجن هبرماس مصطلحاً مُعبّراً و هو : « post~secular society - مجتمع ما بعد العالمانيّة» فهناك استمرار وجود لجماعات دينية في بيئة متزايدة في تَعَلمُنِها، و يبدو أنه نشأ قول تبنّاه جياني فتيمو و ديفيد كبوتو :» The death of the death of God - موت موت الإله أو عودة الدين» مناقضةً لمقولة نيتشه الشهيرة.

و هنا يُنبّه الباحث على أن عصر» ما بعد العالمانية» لا يعني عدم وجود للعَلمنة؛ فما زال الفصل الديني للمؤسسات الرسميّة و أسس المواطنة كله قائماً و لكن المراد هو عجز العالمانيّة عن بسط سلطانها المزعوم في عصر ما بعد الحداثة و سرديتها الكبرى باضمحلال الدين.

المثير للشفقة أن الأداة التجميليّة للعالمانيّة العربيّة في تغافل متعمّد عن القراءة الـ» ما بعد عالمانيّة « في الغرب؛ مما يؤكد الرجعيّة الفكريّة للعالمانيّة العربيّة.

على كل حال، هذه الأزمة للمبدأ العالماني هي لائحة الظهور في الفضاء الغربي مما يستوجب التعاطي الفلسفي تجاهها؛ فكان العلاج الفلسفي لها عند هبرماس في كتابه « ما بعد العالمانية» و تشارلز تايلر في مؤلفه : « الزمن العالماني» و خُلصا إلى ضرورة إعادة قراءة علاقة العالمانية و الدين؛ فالأخير له حظ وافر من تشكيل الرأي العام و منظومة الأخلاق الاجتماعيّة الغربية المستمدة من النصرانيّة، و لْنَقُل البروتستانتيّة إضافة لتوافد المهاجرين ذوي الثقافات الدينيّة المتعددة و ضرورة استيعابهم، و تمخّضت رؤية هبرماس و تايلر لضرورة (ترجمة /تأويل) الدين بما يناسب المُعطى العالماني.

هل عصر « ما بعد العالمانيّة « هو واقع جديد للغرب؟ أم أن القراءة القديمة للعالمانيّة فيها خلل ؟

يبدو أن هناك اتجاهين في الدراسات الاجتماعيّة :

١/ الأول ينصر القول بـ « desecularization - فك العالمانيّة» بانتكاسة العالمانيّة في ثلاثيتها المؤسسة (الدمقرطة، و الفرديّة، و التمايز الوظيفي للعالمانيّة)، و سطوع نجم الدين كبناء ثقافي أكثر من مجرد آيديولوجيا. و حامل لواء هذا القول هو عالم الاجتماع بيتر برجر.

٢/ الثاني يقطع جازماً عن خطإ القراءة القديمة

لعلاقة العالمانية و الدين في الواقع الغربي حيث تم رصد الدين في التدين المؤسسي فقط كقياس عدد زوّار الكنائس يوم الأحد، في الوقت الذي خرجت فيه الحركة الدينية عن الانتشار المؤسسي إلى القالب الثقافي و النظام المجتمعية أو ما يُعبّر عنه بـ « personal God - الإيمان بإله شخصي؛ و عليه فهي نظرة لا ترى تعارضاً بين التحديث و قيمة التديّن، و هنا تتلاشى أحلام العالمانية الصِّرفة كخصم للدين في الحضور الغربي. و لكن يبقى السؤال المهم هنا :

هل الإسلام أن يكون ديناً متوافقاً مع المُطعى العالماني في علمية توفيقة إئتلافيّة جديدة؟

هذا ما قتله الباحثُ جواباً مفصّلاً في الفصل الثالث.

الفصل الثالث : الحقيقة الشرعيّة للعالمانيّة

يُعتبر هذا الفصل الثّريّ من مميزات هذه الأطروحة « العالمانيّة طاعون العصر»؛ إذ فيه رصد شرعيّ دقيق للاشتباك العالماني مع قيم المعتقد الإسلاميّة و هي الغاية المقصودة من البحث بِرُمّته بعد التوصيف اللغوي و الدلالي و الواقعي للعالمانية بقي الحكم الشرعي عليها؛ فالحكم على الشيء فرعٌ من تصوّره.

يبدأ الباحث برصد العلاقة العالمانية مع أعظم كلمة في التصور الإسلامي العقيدة و هي : شهادة التوحيد « لا إله إلا الله « و التي ترسانة النجاة يوم القيامة، و مُحرّك الإيمان كما قال تعالى : { فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}، إلا أن هذه الكلمة طالها شبح التأويل الكلامي المعروف في التراث الإسلامي فحُرِّف معناها لـ : لا ربّ خالقٌ إلا الله !، و لو كان هذا معناها لأسلم كفار قريش؛ إذ كانوا كما قال الله تعالى : {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ} و هو معنًى متواتر مستفيض عنهم في حكاية القرآن لمعتقدهم المأفون؛ لذلك فالمعنى السُّني لكلمة التوحيد هو : لا معبود حق إلا الله، فهو معنى مستحضر لإخلاص العبادة و الطاعة و الانقياد لله تعالى وحده، و لا تقوم شهادة التوحيد إلا بالكفر بالطاغوت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مَنْ دُونِ اللهِ، حَرُمَ مَالُهُ، وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ) و الطاغوت بحد العلامة ابن القيم- رحمه الله تعالى - تخلص لثلاثة :

١/ طاغوت حكم.

٢/طاغوت عبادة.

٣/طاغوت متابعة و طاعة.

و عليه فيتضّح تنافر العالمانية مع شهادة التوحيد في كونها طاغوتَ حكمٍ، كما قال تعالى : { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} و يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : «

ذمّ المدّعين الإيمان بالكتب كلها، و هم يتركون التحاكم إلى الكتاب و السنة و يتحاكمون إلى بعض الطواغيت المعظّمة من دون الله، كما يصيب ذلك كثيراً ممن يدّعي الإسلام و ينتحله

في تحاكمهم إلى مقالات الصابئة الفلاسفة أو غيرهم، أو إلى سياسة بعض الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام من ملوك الترك و غيرهم «

ثم يبحث الكاتب أكثر في تناقض العالمانية مع بنية المعتقد الإسلامي حول أقسام التوحيد الثلاثة :

١/ الربوبيّة المقتضية للخلق و الأمر كما قال تعالى : {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} و الأمر يقتضي الأمر الكوني النافذ : {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ}، و الأمر الشرعيّ المطلوب {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}؛ و عليه فمنازعة الله في السيادة العُليا و التشريع المطلق ضربٌ من المصادمة لصريح توحيد الربوبية.

٢/ توحيد الألوهيّة : و هو متضمن لتوحيد العبادة و العمل و القصد و الإرادة :{ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ}، و هو حقيقة دعوة الرسل و خلاصة الأديان. بينما ترفضُ العالمانيّة إسناد الحكم للمتعالي بل تُألّه الإنسان فرداً كان أو مجتمعاً كما قال عالم الاجتماع دوركهايم : « إن المجتمع بالنسبة لعُبّاده كالإله لعُبّاده «.

و وجه آخر لتعارض العالمانية مع توحيد الألوهيّة هو توحيد القصد لله و تحقيق رضوان الله بينما التصور العالماني بجعل الأهواء و الأفكار هي المُرادات و الغايات؛ فقطب رُحى التصور الإسلامي للوجود في وادٍ و العالمانية في وادٍ آخر !

٣/توحيد الأسماء و الصفات : و هو يقوم على وصف الله بما وصف به نفسه و وصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم- من غير تعطيل و لا تحريف و لا تمثيل و لا تكييف.

و تستلب العالمانية اسم الله « الحَكَم»؛ بتجويزها الحكم للإنسان و أنه لا معقب لحكمه إلا هو و في الحديث النبوي أن النبي - صلى الله عليه وسلم- غيّر كُنيةَ الصحابي الجليل من أبي الحَكَم إلى أبي شُريح و علّل ذلك بقوله : (إن اللهَ هو الحَكَم، و إليه الحُكم).

ثم استفاض الباحث أكثر في تناقض العالمانية مع بالعقيدة الإسلامية من ناحية مراتب الإيمان إذ الإيمان حقيقة مركّبة و ليس معنًى واحداً فهو :

١/أصل لا يتم بدونه.

٢/واجب، ينقص بفواته فواتاً يستوجب العقوبة.

٣/مستحب، ينقص بفواته فواتاً لعلوّ الدرجة.

و تنقض العالمانية أصلَ الإيمان لأنها تناقض منبعه و هو اعتقاد القلب (بالتصديق و الإذعان) فهي لا تُذعِن لسلطان الوحي و كذلك ترتكب الأفعال الفكرية المناقضة لأصل الإيمان بتنصيب الآمِرين و المُشَرِّعين مع الله.

و تنقض العالمانية معيارَ التفاضل في الإيمان الواجب و المستحب و هو الطاعة و ترك المعصية، فتستحيل بمعيار التفاضل الشرعي للإيمان إلى مدى الالتزام بما تواطأ عليه الناس من تحسين، و تجعل العمل الصالح الشرعي ذوقاً شخصياً فردياً.

و كذلك يعقد الباحث مبحثاً لمناقضة العالمانية

لشهادة الإسلام الثانية : « محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم-» إذ حقيقة هذه الشهادة هي : طاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر، و اجتناب ما عنه نهى و زجر، و تصديقه فيما أخبر، و ألا يُعبد الله إلا بما شرع. و إفراغ هذه الشهادة عن هذه المعاني و حصرها في مجرد معرفة أن محمداً رسول من الله هو مستلزم لإسلام المنافقين في عهد النبوة، و هو لازم فاسد يستلزم فساد الملزوم.

و موقف العالمانية من هذه الحقيقة هو التولي و الصدود { قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - : « فدلّ على أن مُخالفته في الطريقة كُفرٌ»

ثم بدأ الباحث في رصد مناقضة العالمانية لشروط كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» فالعالمانية جاهلة بحقيقة هذه الكلمة فنقضت شرط العلم، و العالمانية تشك في مسلمات الشريعة السياسية التشريعيّة و تسلبها قيمة الإلزام و لا تقبل بها إلا بعد تمحيص و مساءلة و تشكيك و هذا ينافي شرط اليقين، و العالمانية ترد مقتضيات الوحي و هذا ينافي شرط القبول، و العالمانية تترك أوامر التحاكم الشرعيّة و هذا منافٍ لشرط القبول، و العالمانية تخادع الله و تنافق بسلبها لسيادة الوحي و هذا منافٍ لشرط الصدق، و العالمانية تشرك مع الله في حكمه و شرعه و أمره و هذا ينافي شرط الإخلاص، و العالمانية تبغض الشرع بل و تنصب العداء لحملة الشريعة و علمائها و هذا منافٍ لشرط المحبة.

ثم يعالج الباحث قضية شائكة أخرى في الحكم الشرعي للعالمانية، ألا و هو كون العالمانيّةِ ديناً و هي نتيجة استندت على حَبْكِ عددٍ من المقدّمات و هي :

١/ كلمة دين لفظ سامي مشترك بين العِبريّة و الآرامية و السُّريانيّة و الآشوريّة و الحبشيّة و العربيّة و مادتها متحدة على الخضوع و الالتزام بالتوجيه، و جمع ذلك ابن فارس في أنها جنس من الانقياد و الذل.

٢/ و جمع محمد دراز معناها المعجميّ في ثلاثة معانٍ :

أ-الملك والتصرف.

ب-الخضوع و الطاعة.

ج- المذهب و المعتَقَد.

و أضاف المودوديّ معنًى رابعاً و هو : المحاسبة و الجزاء و العقاب.

٣/ الدين في الإطلاق القرآني يطلق على الدين الحق و الدين الباطل مثل قوله تعالى : { لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}

فالإسلام هو الدين الحق، و لكن هذا لا ينافي كون غيره ديناً

فكل ما تواضع عليه الناس من منهج حياة يسمى ديناً و لو كان خِلواً من المُعطى الغيبي و السند السماوي.

٤/ هناك خلل في التصور لبعض المصطلحات الشرعيّة بقصرها على بعض أمثلتها و قطعها عن بقية الأمثلة المتضمنّة لها مثلاً : الإله هو الصنم

فقط، و الرب الذي يخلق فقط، و العبادة هي التنسّك و الصلاة فقط، و الدين تعني كلمة :«Religion» فقط، و الطاغوت هو الشيطان فقط، و هذا قصور في الدلالة له تَبِعات كبيرة في التصور العقدي.

فكلمة « الدين « قصرها الناس على «Religion» و هي ذات جذر لاتيني :«Relego» أي تكرار القراءة، أو من الجذر : « Religare» أي تجديد العقد، أو من الجذر : « Res-legere» أي متعلّق باجتماع.

أما اصطلاحاً فهو مفهوم غامض في الغرب و لهم ثلاثة مسالك في تعريفه :

-المسلك الماهوي الذي يعرّف الدين بجوهره.

-المسلك الموضوعي الذي يعرّف الدين بالمشترك بين الأديان و هو الوجود الإلهي و الغيبي.

-المسلك الوظيفي و هو يعرّف الدين بما يقدّمه من خدمة المجتمع أو الفرد.

لكن «موسوعة الأديان» الشهيرة عرّفته بـ: «تنظيم الحياة حول الأبعاد العميقة للتجربة و هي مختلفة في الشكل و الاكتمال و الوضوح طبق الثقافة المحيطة»

بالمقدمات الأربعة السابقة يخلص الكاتب إلى أن العالمانية:

- دينٌ شرعاً؛ لأنها قانون يُرتّب معايش الناس انطلاقاً من نظرة كونيّة في « الحقيقة المادية» و» المنفعة».

-دينٌ معجمياً، كما صرّح بذلك معجم «مريام وبستر» الكلاسيكي، و معجم « المسيحية» في أمريكا، و كما في «الموسوعة الفلسفية HarperCollins Dictionary of Philosphy» حيث قسّمت الأديان لأديان فوق الطبيعانيّة «Supernaturalism»، و أديان إنسانيّة « humanistic ideals» و ألحقت العالمانية بالقسم الثاني منهما.

- دينٌ عند أنصارها، كما سمّى عالم الاجتماع الشهير أوجست كانط في القرن التاسع عشر مذهبَه في الحياة و المعرفة بـ : « La religion de lhumanite. - دين الإنسانيّة»، و كذلك عبّر بكلمة « دين « إرنست رينان، و روبرت ج. إنجرسول، و جون سيلر بروبكر، و جون ديوي، و بول كرتز و هم من رؤوس العالمانية.

-دينٌ عند مخالفيها من النصارى، كما كتب الزعيم الإنجيليّ الأمريكيّ لهاي في صراع الأصوليين مع العالمانيين و انتهى بوصف العالمانية بأنها دين، كما كتب اللاهوتي كوكس و وصفها بأنها دين.

-دِينٌ قانونياً، ففي عام ١٩٦١م في هامش المحكمة الأمريكيّة أشارت إلى كون العالمانية ديناً من الأديان غير التأليهيّة، كما أبدت ذلك في ١٩٦٣م و ١٩٦٥م.

و عليه فالعالمانيّة دين شرعاً و معجمياً و قانوناً و عند أنصارها و مخالفيها، و هي في التصور الإسلامي دين يتصف بوصفين :

١/دين إلحادي : فالإلحاد في الشريعة وصف أوسع من الاصطلاح الحادث و هو نفي وجود الله فقط؛ فقد قال تعالى : {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ

سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - : «الإلحاد في أسمائه هو العدول بها و بحقائقها و معانيها عن الحق الثابت لها»، و قد مرّ إلحاد العالمانية في كلمة التوحيد و أقسام التوحيد و حقائق الإيمان و الشهادتين.

٢/دين شركي : لأنها جعلت من الإنسان شريكاً لله في التشريع و السلطان، و قد قال الله تعالى : {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}

و قال تعالى : { اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} و عن عدي بن حاتم قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عُنُقي صليبٌ من ذهب، فقال: يا عديّ، اطرح هذا الوثنَ من عنقك ! قال: فطرحته، وانتهيت إليه وهو يقرأ في « سورة براءة، فقرأ هذه الآية: {اتخذوا أحبارهم ورُهبانهم أربابًا من دون الله}، قال قلت: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدُهم! فقال: (أليس يحرّمون ما أحلَّ الله فتحرّمونه، ويحلُّون ما حرَّم الله فتحلُّونه؟) قال: قلت: بلى! قال: (فتلك عبادتهم!).

فالعالمانيّة تمارس شرك الطاعة في إسناد التحليل و التحريم لغير الله.

الفصل الرابع : الصورة الدعائية للعالمانية

بعد هذا الكشف اللغوي و الدلالي و الواقعي و الشرعي لحقيقة « العالمانيّة » استوجب على العالمانيين العرب - بعد أن دانَ لهم السلطان السياسي على ربوع العالم العربي - أن تعمَلَ آلةُ إعلامهم التجميليّة على تزيين « العالمانيّة» عبر نطاقات عِدّة :

- النّطاق اللغوي :

و هنا ثلاثة اتجاهات رصدها الباحث و هي :

١/ تسفيه البحث اللغوي للمصطلح و تهميشه،و هو اتجاه د. فؤاد زكريّا.

و هذا اتجاه يفتقر لأساسيات البحث العلمي؛ فمن المتقرر عند باحثي المناهج و الأفكار عُمق الصلة بين الاشتقاق اللغوي و المدلول الاصطلاحي للفكرة أو المذهب.

٢/ الإيحاء بضرورة الصلة بين «العِلمانية» و «العِلم «، و هذا إيحاء منقوض كما سبق بيانه في البحث الإتمولوجي للمصطلح الذي عَقَده الباحث، و ممن حاول الربط التعسّفي به» أسلمة العالمانيّة « الدكتور زكي نجيب محفوظ حيث صوّر أنها السعي في الأرض و هجر الصوامع !

٣/ تحويل المصطلح « العالمانيّة « إلى مصطلحات أخرى أكثر تقبلاً في النفوس المسلمة مثل مصطلح « الديمقراطيّة « و « العقلانيّة» و محاولة البعد من تهمة استبعاد الإسلام،و هو منحى اتخذه محمد عابد الجابري.

-النطاق الفلسفي :

و هنا يمارس العالمانيون العرب خدعة الفصل السياقي للعالمانية عن مضامينها الفلسفيّة

و خلفيّتها الآيدلوجيّة و تقديمها بأنها مجرد إجراءات عمليّة براجماتيّة لمعالجة الأحداث لا تتصادم مع طبيعة الدين.

و هذه العمليّة - غير أنها قراءة سطحيّة - تُعدّ تلبيساً و خيانة لجوهر المبدأ العالماني الذي عبّر عنه آركون بقوله : «موقف للروح و هي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة»، فحتى العالمانيّة الجزئيّة تنطلق من مبادئها من النظرة الكونيّة للعالمانية الشاملة، و القطيعة بين النظرتين = مُتعذّرة.

و للأسف هذه القراءة السطحيّة انطلت على الشعوب العربية خصوصاً في الانتخابات حيث يسوغ للمسلم التصويت للمشروع العالماني دون المشروع الشيوعي ؛ بسبب هذه الخديعة المعرفيّة.

و كذلك من العملية التجميلية للعالمانية العربية هو إدعاء الربط المتلازم بين «التحديث» و «العالمانية»؛ فكلما توسع النمو الحضاري و الصناعي و التمدد الاقتصادي و الاجتماعي = انحصر الدين في زوايا أضيق و بدأ بالتلاشي أكثر - كما يقول ماكس فيبر -، و لكن هذه الفرضيّة أثبت الواقع بطلانها فقد انتشر الدين بصورة ثقافية غير مؤسسية في عصر» ما بعد الحداثة « فمثلاً قد صُدِم الغرب بالتعاطي الثقافي الكبير لرواية « شفرة دافنشي» المتعلقة بالمسيح، و كذلك الفيلم المجسد للرواية كان له حضور قوي جداً، و نبّه كزفونا إلى أربعة تطورات اجتماعية تنفي ضرورة الحداثة للدين و هي :

- الثورة الإيرانية.

- التحالف الكاثوليكي في بولندا الذي نشط ضد الاتحاد السوفيتي.

- ظهور الأصولية البروتستانيّة في الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى.

-حضور الكاثوليكية في أمريكا اللاتينيّة من جديد.

بل ذهبت بعض الدراسات الأنثروبولوجيّة بوصف الإنسان المتدين الواعي بـ «Homo religious» أو « Homo sapines».

- نطاق الاجتزاء التسويقي في الآثار :

و هنا تكون العملية التجميلية باختزال العالمانية في وعودها و آثارها، و هو تعريف غير موضوعي للشيء و يقع في ثلاث مغالطات :

١/ عدم الإحاطة بماهية المذهب العالماني و قد يلغي بعضه أو جله أو جوهره.

٢/ هذه الآثار قد تكون مشتركة مع مذاهب أخرى.

٣/ الاتصال السببي بين العالمانية و آثارها قد يكون محل نظر و مجرد دعوى لا حقيقة تحتها مستندة من جوهر المبدأ العالماني.

فمثلاً إدعاء هوليوك ضمان العالمانية لحق التفكير و الاختلاف في الرأي و الاصرار و المناقشة = هو ربط يكذّبه تاريخ العالمانية الصلبة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي.

وهنا سؤال : هل في العالمانية خير؟

نقول : من ثوابت الإسلام أنه لا يوجد شر محض

إلا في الآخرة، و لا يخلو شر في الدنيا من خير.

فمن محاسن العالمانية انتزاعها لظلاميّات الكنيسة في الخرافة و التحريف و الاستبداد السياسي و الظلم الاقتصادي،غير أن العالمانية خرجت من وهم الدين المنحرف لتنزل لدَرَكِ النّسبيّة و العدميّة؛ فاستجارت من الرمضاء بالنار و من العَوَر للعمى.

إن البضاعة التسويقية للعالمانية العربيّة قائمة على أمرين :

- آثار حسنة من قبيل « المشترك اللفظي» الذي يختلف في مضمونه كافة المنظومات بما فيها الإسلام حول تعريفه؛ مثل : «حرية الاعتقاد» و « التعددية الفكريّة»؛ فحتى منظومة الغرب لا ترضى بالتعدد حينما يكون المطروح هو النّسق السياسي للدين في الفضاء العام.

- آثار حسنة من نتاج التفكير العقلي السليم وفق قانون الفطرة و السنن الكونيّة و ليس لازماً لمبدأ الجوهر العالماني.

-العالمانية ضمان لعدم العودة للحكم الثيوقراطي :

و تقوم هذه الفِرية على إدّعاء التلازم بين الحكم الإسلامي و الحكم الثيوقراطي و هذا ينقضه صريح القرآن في نفي التأليه عن الأحبار و الرهبان و الوسائط : { اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}، و للأمة حق اختيار حاكمها الأصلح لها في أمر دينها و دُنياها و قد قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب- رضي الله عنه - : « من بايع رجلاً من غير مشورةٍ من المسلمين فلا يُبايع هو و لا الذي بايعه تَغِرّةَ أن يُقتَلا» كما في صحيح البخاري، نقل الإيجي الإجماعَ على أحقيّة الأمة في خلعِ الإمام و عزله.

و عندما ردّ العلامة الطاهر بن عاشور على علي عبد الرازق بيّن انتفاء الحكم الثيوقراطي عن نظام الحكم الإسلامي، و أن الحاكم وكيل عن الأمة إما بالبَيعة من أهل الحل و العقد أو بالعهد ممن بايعته الأمة.

- النظرة التوفيقيّة بين العالمانية و الدين :

و مكْمَنُ الخطأ هنا هو الأخذ بالاعتبار كلمة «Religion» فهذه الكلمة تشمل أدياناً تستبطن في ذاتيّتها الاقتصار على الآخرة و البُعد عن المساس بالواقع البشري إلا في الأمور الشخصية مثل : (الكبالا اليهوديّة)، أو مقتصرة على السلوك و التربية لتحقيق السعادة العاجلة من غير بُعد أخروي مثل : (الكونفوشيوسية).

و عليه مسألة إمكان الجمع و التآلف بين العالمانية و الدين الإسلامي هي مقيسة على التجربة الغربيّة التي تدّعي التعايش بين العالمانية و النصرانية، و هذا التعايش غير مُسلّم؛ فهناك جو عداء مشحون بين النصارى المحافظين و الأصوليين و العالمانية خصوصاً في مسائل مثل : التعليم العالماني، و الشذوذ الجنسي، و الإجهاض. و لكن رغم ذلك ينبغي التنبيه على أن الدراسات الحديثة تُفيد أن حركة التدين لطبقة المحافظين يصنعون تديناً مزاجياً انتقائياً حتى صارت النصرانية روحية المعنى خاوية الأصول و الرجوع للكتاب المقدّس

و الكنيسة و الأسلاف بل بعضهم يؤمن بالله و يكفر بالمعاد و اليوم الآخر، و للباحث دراسة إحصائية رقمية هنا يحسنُ الإطلاع عليها لمعرفة هذه الحقيقة. فهل يُريد العالمانيون العرب من الإسلام أن يكون الشعب بمثل هذا التدين الرخو المعطوب الباطل؟

- الإسلام عالماني في جوهره :

و هي طريقة حتميّة جنح لها العالمانيون العرب لما علموا فشل معركة المصادمة الصريحة للإسلام، و لهم في ذلك مسلكان :

- مسلك تعديل الفهم الكلاسيكي للعالمانيّة :

و هو ما سلكه عبد المجيد شرفي الذي عرّف العالمانية بنفس تعريف برجر فقال : «خروج قطاعات تابعة للمجتمع و الثقافة من سلطة المؤسسات و الرموز الدينية

و رغم أن تعريف برجر هذا قد تطوّر في القرن الواحد و العشرين لما يتقاطع مع هذا التعريف حيث يقول أنها : «تحول الموقع المؤسسي للدين»، و لكن عبد المجيد يريد الخروج بأن الإسلام في صورته النبوية في بِكرِها كان عالماني التفكير و السلوك باعتبار أن الإسلام ليس كياناً موسسياً يطال المجتمع في شكل جهاز وظيفي.

و هناك مسلك ثانٍ ذهب إليه حسن حنفي الذي حصر الإسلام في مقاصده و كلياته الخمس و اعتبر الأحكام الشرعية التكليفية الخمسة مجرد مستويات للفعل الإنساني دون دائرة الحل و الحرمة الخارجية المتعالية ؛ فالشريعة - عنده- عنوان بلا مضمون، فهي مجرد رغبات و ميول في استعلاء ظاهر للأنسنة، و بالتالي فهو يقول أن الإسلام عالماني الجوهر و لا يحتاج للعالمانية أصلاً.

-الإسلام رسالة روحية محضة :

و هي المرتكز الذي ابتناه علي عبد الرازق في كتابه المثير للجدل « الإسلام و أصول الحكم» الذي قام على سبع نقاط :

- الإسلام رسالة روحيّة محضة لا علاقة له مع الحكم.

- نظام الحكم النبوي فيه غموض و اضطراب و حيرة.

- المهمة النبوية مقتصرة على بلاغ الشريعة دون حكم وسلطان.

- لا وجود لإجماع الصحابة على وجوب تنصيب إمام.

- القضاء ليس وظيفة شرعيّة.

- حكم الخلفاء الراشدين و من بعده كان لا دينياً.

و قد نقض العلماء هذه النقاط و ردوا عليه ردوداً شافيه :

-ثبوت الإجماع على مشروعية الإمامة العظمى، و هو من المعلوم من الدين بالضرورة كما نقله ابن عاشور.

- الآيات التي تنفي كون مقام النبي صلى الله عليه وسلم ليس : «مصيطراً» أو «حفيظاً» أو « وكيلاً « استدلال مُنتزع من سياقه؛ فهي لنفي

التغيير القلبي و الإيماني القسري، و ليست لنفي السلطان الدنيوي و الحكم المنظم الرعية.

- من المعلوم بالضرورة من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم قيامه بأمر : الصلح و الحرب و الإمارة و القضاء و العقوبات و هي سياسة نبوية رشيدة ظاهرة لا ينكرها إلا معاند.

و الغريب أن الشيخ علي عبد الرازق له تراجعات صدرت منه مؤخراً في لقاءات مسجّلة، و أن قوله :»الإسلام رسالة روحية» كلمة أجراها الشيطان على لسانه، و لكنها ما زالت رائجة في سوق سماسرة العالمانية العربيّة ليومنا هذا !

- الدولة المدنيّة و دولة الإسلام :

هنا يعيب الباحث على العالمانيين و دعاة استئناف الحياة الإسلامية أنهم يصفون الدولة الإسلامية بأنها مدنيّة أو مدنيّة بمرجعيّة إسلامية، و أصل الإشكال أن المصطلح عندما تم سكّه لم يكن في الدوائرة المعجمية الغربية و عليه فمتابعته في السياق الفكري العربي في مقابل الدولة العسكريّة = قراءة سطحية و تعمية للحقائق؛ فالمتابع لتناول مطلقي هذا المصطلح يجد أنهم نفسهم هم دعاة العالمانية و اللائيكية!

و حقيقة المصطلح في كتابات أصحاب هذا المصطلح مثل خليل عبد الكريم و عبد المنعم المشاط يجد أنهم يعرفونها بأنها : «دولة لا تخلط بين السياسة و الدين»، و يؤرخون ظهورها بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨م !، و يصفون نموذج الدولة الإسلامية بأنه ثيوقراطي جرياً مع ما تقرره المعاجم السياسة الغربية !

- طهر الدين أم عقمه؟

و هو تلبيس شهير يردده العالمانيون العرب كثيراً بعدم خلط الدين المقدّس بدرن السياسة المدنّس؛ فلا تُقحموا هذا في هذا.

و يرى الباحث أن الإشكال الجوهري أن مبدأ « الإقحام « مرفوض؛ لتصوره أن الأصل هو الفصل بينهما ؛ إذ أن طبيعة السياسة أنها جزء صميمي من الدين كما في باب : « السياسة الشرعية»، و عليه فالدخول في هذه الجدلية المبنية على أصالة المفاصلة بين الدين و السياسية =يُعتبر هديّة للعالمانيين!

و هذه الدعوى مجرد استجرار كئيب لدعوى مشركي مكة عن النبي صلى الله عليه وسلم : { وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا}.

إن ديناً يخشى على طُهره من رِجس الواقع و يفرُّ من أسئلة الناس و معافسة أمورهم لهو خديعة كبرى و أفيون شعوب مُخدّر لسواعدهم عن العمل!

- فهم النصّ المقدّس عمليّة بشريّة محضة :

تقوم فلسفة «ما بعد الحداثة» في قراءتها للنص المقدّس بمحاولة نزع الإطلاقية و التعالي عن النص بإدّعاء نسبيّة فهمه و تأويله متخذةً من منظومة « post-structuralism ما بعد البُنيوية» ساعداً أيمنَ لها، و تقوم على ثانويّة قصد

المؤلف أو بتعبير الفيلسوف الفرنسي رولون بارت : « موت المؤلف »، و تؤول هذه القراءة إلى الانتقال من « النص المغلق » ضمن حدود الألفاظ و السّياق و النّسق حيث المآل لمعنى واحد إلى « النص المفتوح » لسياقات خارجيّة غير منضبطة. بل خَلُص الفيلسوف الماركسي لوي ألتوسير إلى أنه لا توجد قط قراءة بريئة؛ مما يعني إسقاط منظومة التفسير و الفقه في التراث الإسلامي برُمّتها، و هي نفس نظرية التاريخية لنصر حامد أو زيد بانتقال الوحي من «الإلهية » إلى» الأنسنة » مما يعني غموض النص الشرعي و نسبيّته.

و تتصادم هذه الدعاوى مع صريح القرآن الذي أُنزل للحكم في الخلاف مما يعني تعاليه و إطلاقه :{ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ}

{ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}

هذه الدعاوى هي وصف للشريعة بالعبث و عدم إمكانية التحقق و التطبيق مع أن مقصد الشريعة إخضاع البشر و طاعتهم لله : { وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

- نسخ الواقع للشرائع :

يرى الباحث أن « تاريخية النص القرآني » هي الشطحة الأعظم للعالمانية العربية و قد قامت على أكتاف الماركسي نصر حامد أبو زيد، و الحداثي محمد آركون.

و ترجع جذور الفكرة في السياق الغربي إلى الفيلسوف الإيطالي ج. ب. فيكو، و ميشيل دو منوتين أحد أعلام النهضة الأوربية، و هي فكرة ذات مجالين :

- « Hermeneutical Hsitoricism التاريخية الهرمنوطيقية» و هي التي تعطي الأولوية للسياق التاريخي في فهم النص

- التاريخية التأويلية التي يمارسها القارئ للنص ضمن ثقافته و فكره.

و خلاصة المنتوج الفسلفي للـ«تاريخية» هو كما يقول الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون : « نظريّة تُعلن نسبيّة القيم و الفسلفات و كذلك المعرفة التاريخية»، و هذه النتيجة خطيرة على البُعد المتعالي للنصوص الربانية؛ لذلك يصرّح عبد المجيد شرفي بانتفاء المعنى المطلق في التراث الإسلامية كما في « الإسلام بين الرسالة و التاريخ»، و يذهب نصر حامد أبو زيد إلى حصول ظاهرة» الأنسنة» حتى للنص القرآني، و تفتيت النص إلى معنى و مغزى : فالمعنى هو الدلالة التاريخية في نشأة النص، و أما المغزى

فهو القراءة المعاصرة المطلوبة؛ لينتفي المعنى البالي و يعمل المغزى الحي، و أدانوا القاعدة الشرعيّة المعروفة في الأصول : « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، و بالتالي الواقع هو الحاكم على الشرائع لا العكس !